المعيار الرابع: التعلم والتعليم

يجب أن تكون لدى المؤسسة سياسات فعّالة لضمان أن جميع البرامج العلمية فيها تحقق المستويات العالية للتعلم والتعليم عند الموافقة الأولى عليها، ومن خلال متابعة الأداء وتقديم الخدمات المساندة على مستوى المؤسسة. ويجب أن تكون نواتج)أو حصيلة(تعلم الطلبة محددة بدقة، ومتسقة مع متطلبات المؤهلات الوطنية، وذلك في جميع البرامج العلمية، أما في البرامج المهنية فينبغي أن تتوافق نواتج التعلم أيضاً مع متطلبات التوظيف، أو ما تطلبه ممارسة المهنة.

ويجب أن يتم تقويم مستويات التعلم والتحقق منها من خلال عمليات ملائمة، وأن تتم مقارنتها بمعايير قياسية مرجعية خارجية مناسبة وذات مستوى رفيع. ويجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين بصورة مناسبة، ولديهم الخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم التدريسية، وأن يطبقوا استراتيجيات تدريسية ملائمة للنواتج التعليمية المختلفة، وأن يشتركوا في الأنشطة المناسبة لتحسين كفاءاتهم التدريسية. ويجب أن يتم تقويم جودة التدريس وفاعلية البرامج من خلال تقويمات الطلبة، ومن خلال استطلاعات آراء الخريجين وأصحاب الأعمال، مع أهمية استخدام الأدلة والنتائج المستخلصة من هذه المصادر أساساً لخطط التحسين. ويجب أن تكون المستويات المطلوبة في أقسام الطلاب وأقسام الطالبات متماثلة، ولا بد من توفير الموارد بشكل متكافئ في الشطرين، ويجب أن يتضمن التقويم بياناتٍ مستقلة لكل من أقسام الطلاب وأقسام

في التقويم المؤسسي تحت معيار التعلم والتعليم ينبغي أن يُنظر بصورة شاملة في السياسات .الطالبات المؤسسية المتعلقة بضمان جودة البرامج تؤدي إلى التعرف على نقاط القوة والضعف في البرامج التي تقدمها المؤسسة بشكل عام وتهدف إلى التحقق من عدم وجود تفاوت كبير بين البرامج من حيث الجودة. ولذلك ينبغي أن ينصبَّ الاهتمام على فاعلية السياسات المؤسسية التي تضمن أن جميع البرامج تتسم بجودة عالية. وأن يتم التحقق من وجود سياسات على المستوى المؤسسي لمراقبة الأداء ودعم عمليات التحسين. و يجب أن يحدد التقويم بشكل عام مدى وجوانب التشابه والاختلاف بين البرامج المختلفة من حيث الجودة.

.

<u>ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:</u>

٤-١- المراقبة المؤسسية لجودة التعلم والتعليم

يجب أن يكون لدى المؤسسة نظامٌ فعَّالٌ لضمان تحقيق مستويات عالية للتعلم والتعليم في جميع البرامج المقدمة، ولدعم تحسينها. ويجب أن تكون لدى المؤسسة الإجراءات اللازمة للمراقبة ورفع التقارير التي تبين أن المتطلبات المنصوص عليها في معيار التعلم والتعليم تم تحقيقها في جميع البرامج التي تقدمها المؤسسة. ويجب أن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل المؤسسة للتعامل مع أية مشكلات تطرأ، ولتقديم الدعم للتحسينات من خلال استراتيجيات عامة للمؤسسة، أو من خلال دعم المبادرات ضمن نطاق الوحدات التنظيمية التي تحتاج لمثل هذه المبادرات.

ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:

٤-١-١- أن يتم إجراء تقويم شامل لجميع المقترحات الخاصة باستحداث برامج جديدة، أو تلك المتعلقة بإجراء تغييرات جوهرية في برامج قائمة، ومن ثم تتم الموافقة على هذه المقترحات من قبل المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة بناء على توصية من الجهة المسؤولة عن الشؤون الأكاديمية.

٤-١-٢- أن تطبق الجهة المسؤولة عن الشؤون الأكاديمية في المؤسسة كافة متطلبات معيار التعلم والتعليم عند تقديم وتقويم البرامج الجديدة والبرامج التي تطرأ عليها تعديلات جوهرية. وأن يشمل تقويم هذه البرامج المتطلبات الخاصة بالحقل الدراسي المعني والمتطلبات الخاصة بخريجي التخصص في المملكة العربية السعودية.

٤-١-٣- أن توضع إرشادات توجيهية لتفويض صلاحيات مراجعة وإقرار مؤشرات الأداء وتقارير المقررات والبرامج. على سبيل المثال: يمكن أن تفوض إلى رئيس القسم مراجعة وإقرار التقارير والمؤشرات المتعلقة بمقررات القسم، وأن تفوض إلى لجنة على مستوى القسم مراجعة وإقرار التعديلات اليسيرة التي تهدف إلى تحديث المقررات. ويمكن أن تفوض إلى عميد الكلية مراجعة وإقرار التقارير الموجزة لمقررات الكلية، وأن تفوض إلى وكيل الجامعة للشؤون الأكاديمية، ولجنة الجودة، والجهة المسؤولة عن الشؤون الأكاديمية بالمؤسسة مراجعة وإقرار الملخص العام لتقارير البرامج والبيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء وإقرار التعديلات الجوهرية في البرامج (انظر كذلك الممارسة ٢-٢-٤)

٤-١-٤- أن توضع إرشادات توجيهية لتفويض صلاحيات الموافقة على تعديلات البرامج والمقررات، كأن يقوم المجلس الإداري الأعلى بتفويض بعض الصلاحيات على مستوى الأقسام على أن تبقى التوصية بالتغييرات الجوهرية من اختصاص الجهة المختصة في المؤسسة تمهيداً للموافقة عليها. وعلى سبيل المثال: التعديلات التي تهدف إلى مواكبة البرامج للمستجدات في التخصص والاستجابة لتقارير تقويم البرامج والمقررات ينبغي أن يكتفى بإقرارها من قبل القسم المختص بتفويض من المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة لتحقيق المرونة وتسهيل الإجراءات. أما التعديلات الجوهرية فيجب أن تحول إلى الجهة المسؤولة عن الشؤون التعليمية في المؤسسة لإقرارها.

٤-١-٥- أن تتم مراجعة البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسة لكل البرامج، على الأقل مرة في كل عام دراسي، من قِبل كبار المسؤولين في الإدارة العليا عن الشؤون الأكاديمية في المؤسسة التعليمية، وكذلك من قبل اللجنة العامة للجودة في المؤسسة، والجهة المسؤولة عن الشؤون التعليمية في المؤسسة، مع أهمية أن يطلع المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة على تقريرٍ عام حول أداء المؤسسة.

٤-١-٦- أن تتحقق المؤسسة من أن التقارير السنوية لجميع البرامج قد تم إعدادها ومراجعتها من قِبل لجان الأقسام العلمية أو الكليات، وأنه تم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطبيق التوصيات الواردة في تلك التقارير.

٤-١-٧- أن تتحقق المؤسسة من أن عمليات التقويم الذاتي يتم القيام بها بصورة دورية (مثلا مرة كل سنتين او ثلاث) لكل برنامج باسم مقاييس التقويم الذاتي لبرامج التعليم العالي وان هناك تقارير تعد حول هذه العمليات من قبل اللجنة العامة للجودة في المؤسسة وغيرها من اللجان الأكاديمية ذات العلاقة .

٤-١-٨- أن يتم إعداد تقارير حول المستوى العام للجودة في البرامج على مستوى المؤسسة كلها بصفة دورية (مرة كل ثلاث سنوات على سبيل المثال)؛ ليتم النظر فيها داخل المؤسسة، بحيث تُشير إلى نقاط القوة والضعف المشتركة، ومستويات التفاوت المهمة في الجودة بين البرامج، والأقسام، والوحدات.

٤-١-٩- أن يتم الرد على تقارير الأقسام الموجهة للكليات، أو تقارير الأقسام، أو الكليات الموجهة إلى الإدارة المركزية العليا بصورة مناسبة، مع تقديم الإجابات المطلوبة عن أية تساؤلات أو مقترحات من قِبل تلك الجهات

٤-١-١٠- أن يتحمل كبير المسؤولين في الإدارة العليا عن الشؤون الأكاديمية بالمؤسسة بالتعاون مع لجنة الجودة في المؤسسة والعمداء ورؤساء الأقسام مسؤولية تطوير وتطبيق استراتيجيات خاصة للتحسين عند الحاجة للتعامل مع القضايا العامة التي تؤثر في البرامج في جميع نواحي المؤسسة.

٤-١-١١- أن تتعاون الكليات والأقسام الأكاديمية في تنفيذ استراتيجيات المؤسسية العامية للتحسين، وتدعم المشاركة فيها، وأن تقوم بمبادرات إضافية للتعامل مع قضايا لجودة التي توجد في برامجهم الخاصة بهم.

٤-١-١٢- أن تتكافا مستويات نواتج التعلم، والوارد المقدّمة (ويشمل ذلك: مصادر التعلم والطاقم الإداري، والموارد اللازمة لإجراء البحوث) في كل الأقسام، وذلك في حيال تقديم البرامج في أقسام مختلفة، ويشمل ذك أقسام الطلبة، والطالبات، أو فروع المؤسسة. وأن يتم توفير البيانيات المستخدمة في عمليات التقويم ومؤشرات الأداء لكل قسم أو فرع على حيدة بالإضافة إلى البيانيات و المؤشرات العامية لكيل برنامج بأكمله.

٤-٢- نواتج تعلم الطلبة:

يجب أن تكون مخرجات تعلم الطلبة المستهدفة متوافقة مع متطلبات المؤهلات الوطنية، ومع المعايير المقبولة في حقل التخصص المعنيّ، ويشمل ذلك متطلبات المهن التي يتم إعداد الطلبة لممارستها. ويجب أن يتم التخطيط للبرنامج بشكل يضمن مشاركة كل مقرراته الدراسية في تحقيق نواتج تعلم البرنامج بصورة متسقة.

ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:

٤-٢-١- أن يتم تحديد مخرجات التعلم المستهدفة بعد دراسة آراء الخبراء الأكاديميين والمهنيين ذوي العلاقة أن تتوافق مخرجات التعلم المستهدفة مع متطلبات المؤهلات الوطنية.

٤-٢-٢- أن تضع البرامجُ التي تؤدي إلى مؤهلات مهنية مخرجات تعلم تستوفي متطلبات الممارسة المهنية في المملكة العربية السعودية في حقل التخصص المعني.(وتتضمن هذه المتطلبات متطلباتِ الاعتماد الوطني، وتأخذ في الحسبان متطلبات الاعتماد العالمي لذلك المجال الدراسي، وأيَّة أنظمة وطنية أو احتياجات إقليمية).

٤-٢-٣- أن يتم تضمين أية خصائص طلابية تحددها المؤسسة لخريجيها ضمن نواتج التعلم المستهدفة وذلك في كل البرامج المقدمة، وتستخدم استراتيجيات التعليم وأساليب تقويم الطلبة المناسبة لها.

٤-٢-٤- أن يتم استخدام آليات مناسبة خاصة بتقويم البرامج، ويشمل ذلك استطلاعات آراء الطلبة المتخرجين، وبيانات توظيف الخريجين وآراء جهات التوظيف، والأداء اللاحق للخريجين؛ وذلك لتوفير الأدلة والبراهين على مناسبة نواتج التعلم للأهداف (أنظر كذلك القسم ٤-٣ والفقرة ٤-٥-٢ اللذان يتناولان عمليات تقويم البرنامج والتحقق من مستويات تحصيل الطلبة)

٤-٣- عمليات تطوير البرامج:

يجب أن يتم تخطيط البرامج في شكل حزم متكاملة من الخبرات التعليمية، حيث تسهم كل المقررات - بطرق مخطط لها- في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة للبرنامج المعني.

ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:

٤-٣-١- أن توضع خطط تقديم البرامج وتقويمها في توصيفات البرامج، وذلك بصورة مفصلة، بحيث تشمل المعارف والمهارات المطلوب اكتسابها، إضافة إلى استراتيجيات التعليم، وأساليب التقويم للتقدم التدريجي في التعلم، وذلك في جميع مجالات التعلم.

٤-٣-٢- أن توضع خطط المقررات في توصيفات المقررات، بحيث تتضمن المعارف والمهارات التي يجب اكتسابها، إضافة إلى استراتيجيات التدريس والتقويم المناسبة لمجالات التعلم التي سيتم التركيز عليها في كل مقرر.

٤-٣-٣- أن يتم التنسيق بين المحتوى و الاستراتيجيات التي وضعت في توصيفات المقررات، ويتم تطبيقها في الواقع؛ لضمان التقدم المتدرج والفعال للتعلم في جميع مجالات التعلم في كل البرامج.

٤-٣-٤- أن تتضمن عملية التخطيط)للبرنامج(اتخاذ أي إجراء ضروري؛ لضمان أن لدى هيئة التدريس إلماماً بالاستراتيجيات المحددة في توصيفات البرنامج والمقررات، وأنهم قادرون على استخدامها.

٤-٣-٥- أن تتم مراقبة المجالات الأكاديمية أو المهنية أو كليهما، التي يُعدُّ الطلبة لها، بصورة مستمرة، مع اتخاذ التعديلات الضرورية في البرامج، وفي محتوى المقررات، وفي المراجع المقرّرة؛ لضمان استمرار مواءمتها لمتطلبات تلك المجالات وجودتها.

٤-٣-٦- أن تستعين المؤسسة بفرق استشارية دائمة في كافة البرامج المهنية، يشارك في عضويتها ممارسون متميزون في المهن والوظائف ذات العلاقة بالبرامج؛ للمتابعة ولتقديم المشورة حول محتوى البرامج وجودتها.

٤-٣-٧- أن يتم تقييم مقترحات البرامج الجديدة أو التعديلات الجوهرية للبرامج، أو قبولها، أو رفضها، من قِبل اللجنة الأكاديمية العليا في المؤسسة التعليمية، وذلك باستخدام المحكات التي تكفل إجراء مشاورات مناسبة ومفصلة في عملية التخطيط والقدرة على تنفيذ البرنامج بشكل فعَّال.

٤-٤- عمليات تقويم البرامج ومراجعتها:

يجب أن تتم عملية مراقبة جودة كل من البرامج عامةً، ومقررات البرامج، بانتظام، من خلال آليات مناسبة للتقويم، كما يجب تعديلها حسبما يتطلب الأمر مع إجراء عمليات مراجعة شاملة ودورية.

<u>ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:</u>

٤-٤-١- أن يتم تقويم المقررات والبرامج وإعداد تقارير عنها كل سنة، وتتضمن هذه التقارير معلومات كافية حول مدى فاعلية الاستراتيجيات التي خطط لها، ومدى تحقق نواتج التعلم المستهدفة.

٤-٤-٢- أن يُحتفظ بتفاصيل التعديلات التي أجريت، والأسباب التي دعت إليها، في ملفات البرنامج والمقررات، وذلك عندما تتم هذه التعديلات نتيجة لعمليات التقويم.

٤-٤-٣- أن يتم وضع مؤشرات للجودة تتضمن مقاييس لنواتج التعلم وأن يتم استخدامها، وذلك لجميع المقررات والبرامج.

٤-٤-٤- أن يتم الاحتفاظ بسجلات معدلات إكمال الطلبة لجميع المقررات وللبرامج عامةً، وتوضع ضمن مؤشرات الجودة.

٤-٤-٥- أن تتم مراجعة التقارير عن البرامج سنوياً من قِبل كبار المسؤولين في الإدارة العليا ، ومن قِبل لجان الجودة في المؤسسة التعليمية. (انظر الممارسة٤-١-٣- حول مستوى التفاصيل المتعلقة بهذه التقارير على المستويات المختلفة في الإدارة الأكاديمية).

٤-٤-٦- أن يتم إنشاء نظم مركزية لتسجيل البيانات وتحليلها، وتكون خاصةً بإتمام المقررات، ومدى تقدم الطلبة في البرامج، ومعدلات إتمامهم لها، وتقويمات الطلبة للمقررات والبرامج. وأن يتم توزيع تلخيصات للبيانات، وبيانات المقارنة توزيعاً آلياً على الأقسام، والكليات، وكبار القيادات الإدارية، واللجان ذات العلاقة، وذلك مرة في كل عام على الأقل.

٤-٤-٧- أن تتم مقارنة البيانات المتعلقة بمؤشرات جودة البرامج بجميع البرامج في المؤسسة التعليمية، وأن تُجرى كذلك مقارنة مرجعية خارجية مناسبة.

٤-٤-٨- أن تُتخذ الإجراءات المناسبة لعمل التحسينات اللازمة عندما يتم الكشف عن مشكلات من خلال عمليات تقويم البرامج، سواء أكان ذلك على مستوى برنامج معين أم على المستوى المؤسسي، أم على مستوى المؤسسة التعليمية، حسبما هو مناسب.

٤-٤-٩- أن يتم إجراء تقويم شامل لكل برنامج علمي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، إضافةً إلى التقويم السنوي. وينبغي أن تُنشر السياسات والإجراءات اللازمة للقيام بعمليات إعادة التقويم هذه داخل المؤسسة.

٤-٤-١٠- أن تتضمن عمليات مراجعة البرامج الاستعانة بخبراء من القطاعات الصناعية والمهنية ذات العلاقة، إضافة إلى أعضاء هيئة تدريس ذوي خبرة من مؤسسات تعليمية أخرى.

٤-٤-١١- أن تكون قد تمت الاستفادة -عند مراجعة تقويم البرامج- من آراء الطلبة والخريجين حول جودة البرنامج المعنيّ، ويشمل ذلك مدى تحقق مخرجات التعلم المستهدفة، وذلك من خلال استطلاعات الرأي والمقابلات، ومن خلال المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس ومع غيرهم من المستفيدين)ذوي العلاقة(مثل أرباب العمل.

٤-٥- تقويم الطلبة

يجب أن تكون عمليات تقويم الطلبة مناسبة لنواتج التعلم المستهدفة، وأن يتم تطبيقها بفاعلية وعدالة مع التحقق المستقل من المستوى الذي تم تحقيقه.

<u>ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:</u>

٤-٥-١- أن تتناسب آليات تقويم أداء الطلبة مع أنماط التعلم المطلوبة.

٤-٥-٢- أن توضح إجراءات تقويم الطلبة عند بداية تدريس المقررات أن تستخدم آليات مناسبة وصادقة ويمكن الاعتماد عليها، في البرامج في جميع نواحي المؤسسية التعليمة؛ للتحقيق مين مستويات تحصيل الطلبية مقارنة بالمعايير المرجعية ذات الصلة، سواء أكان على المستوى الداخلي أم الخارجي. وتكون

٤-٥-٣- مستويات العمل المطلوب لإعطاء التقديرات المختلفة متوافقة ولا تتغير بتغير الزمن، ومتكافئة في المقررات التي تقدم في البرنامج والكلية والمؤسسة كلها، ومتماثلة مع ما لدى مؤسسات أخرى مرموقة. (قد تشمل ترتيباتُ التحقيق مين المستويات قياساتٍ مثل: مراجعة التصحيح لعينات عشوائية من أعمال الطلبة بواسطة هيئة تدريس مين مؤسسات تعليمية أخرى، وإجراء مقارنات مستقلة لمستويات التحصيل التي حققها الطلبة مع مؤسسات أخرى مكافئة داخل المملكة وعلى المستوى الدولي).

٤-٥-٤- أن تتم الاستعانة بجدول مواصفات الاختبار أو بأية وسائل أخرى عنيد تصحيح اختبارات الطلبية، وواجباتهم، ومشاريعهم؛ لضمان أن كيل مجالات مخرجات تعليم الطلبة المخطط لها قد تمت تغطيتها.

٤-٥-٥- أن تُتخذ الترتيبات اللازمة داخل المؤسسية لتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجانبين النظري والعملي على تقويم الطلبة.

٤-٥-٦- أن تتضمن السياساتُ والإجراءات الأعمال والأنشطة التي يمكن إتباعها للتعامل مع الحالات التي تكون فيها مستويات تحصيل الطلبة غير ملائمة أو قُيمت تقييم اً غير متساوٍ

٤-٥-٧- أن يتم استخدام إجراءات فعّ الة للتحقق من أن الأعمال التي يقدمها الطلبة هي من إنتاج الطلبة أنفسهم.

٤-٥-٨- أن تعطى -بصفة فورية- تغذية راجعة للطلبة حول أدائهم ونتائج تقويمهم خلال كل فصل دراسي، وتكون مصحوبة بآليات للمساعدة عند الضرورة.

٤-٥-٩- أن يتم تقويم أعمال الطلبة بعدالة وموضوعية.

٤-٥-١٠- أن تكون محكات وعمليات التظلم الأكاديمي معروفة للطلبة، ويتم تطبيقها بكل إنصاف (انظر أيضاً البند ٥-٣).

٤-٦- المساعدات التعليمية للطلبة:

يجب أن تكون لدى المؤسسة أنظمة فاعلة لمساعدة الطلبة على التعلم من خلال الإرشاد الأكاديمي، والمرافق الدراسية، ومن خلال متابعة التقدم الدراسي للطلبة، وتشجيع الطلبة ذوي الأداء العالي، وتقديم المساعدة للطلاب الذين يحتاجون إليها.

<u>ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:</u>

٤-٦-١- أن يحضر أعضاء هيئة التدريس في أوقات كافية ومحددة لتقديم المشورة والإرشاد المناسب للطلبة المنتظمين كلياً والمنتظمين جزئياً (هذا الأمر يجب التحقق منه فعلياً وعدم افتراض وجوده لمجرد وجود جداول زمنية مخصصة لذلك).

٤-٦-٢- أن تكون مصادر التدريس (ويشمل ذلك: توفير الموظفين، ومصادر التعلم، والتجهيزات، والتدريب في العيادات أو في المواقع الميدانية الأخرى) كافية لضمان تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.

٤-٦-٣- أن يتم تقويم فاعلية عمليات الإرشاد والتوجيه الأكاديمي مين خلال استخدام الوسائل والبيانيات الإلكترونية المتوافرة، مثل: تحليل زمن الاستجابة ونتائج تقويم الطلبية؛ وذلك في حيال وجود إجراءات للإرشاد والتوجيه الأكاديمي للطالب عن طريق لاتصالات الإلكترونية التي تشمل البريد الإلكتروني وغيره.

٤-٦-٤- أن يتم تقديم دروس إضافية (خاصية)مناسبة لمساعدة الطلبة؛ لضيمان فهمهم وقدراتهم على تطبيق ما يتعلمونه.

٤-٦-٥- أن تتوافر آليات مناسبة لتهيئة الطلبية وإعدادهم للدراسية في بيئية التعليم العالي، مع الاهتمام بشكل خاص بإعدادهم للتكيف مع لغة التدريس، والتعلم الموجه ذاتياً، وبرامج التجسير (الانتقال)اللازمة للطلبية المحولين إلى المؤسسية ولديهم ساعات معتمدة من دراستهم السابقة. وينبغي عدم احتساب الدراسات التحضيرية ضمن الساعات المعتمدة المطلوبة في البرامج.

٤-٦-٦- أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان أن مهارات الطلبة اللغوية مناسبة، في حال كون لغة التدريس في أي برنامج غير اللغة العربية، وذلك عند بدء الطلبة في دراستهم هذا الأمر يمكن أن يتم من خلال التدريب اللغوي للطلبية قبيل قبولهم في البرنامج وينبغي أن تتم المقارنة المرجعية لمهارات اللغة المتوقعة عند البدء في الدراسية بتلك التي لدى المؤسسات التعليمية المرموقة، مع استهداف أن تكون مهارات اللغة مماثلة للحيد الأدنى من متطلبات القبول للطلبة الأجانب في الجامعات بالدول التي تتبنى نفس لغة التدريس. وينبغي أن تتضمن عمليات المقارنة بالمعايير المرجعية، على الأقل، اختبار عينية ممثلية للطلبية على أحيد الاختبارات المعترف بها في اللغة المعنية.

٤-٦-٧- أن تتحمل المؤسسة التعليمية التي تقدم برامج تعليمية مسؤولية فاعلية البرامج التحضيرية الضرورية لها، وذلك في حيال تقدمها من قِبل جهات أخرى غير المؤسسة التعليمية. كما تتحمل المؤسسية مسؤولية ضمان تحقيق المعايير المطلوبة للقبول. ويشمل ذلك البرامج التحضيرية في مجال لغة تدريس البرنامج أو أية مجالات أخرى من مجالات التعلم.

٤-٦-٨- أن توجد أنظمة مستخدمة في كل برنامج تعليميي لمراقبة العبء الدراسي للطلبية وتنسيقه عبر المقررات.

٤-٦-٩- أن يتوافر في المؤسسية نظامٌ لمتابعة مدى تقدم أداء الطلبة بشكل فردي، وأن تقدم المساعدة والإرشاد إلى أولئك الذين يواجهون صعوبات.

٤-٦-١٠- أن تتابع معدلات التقدم الدراسي للطلبة من سنة إلى أخرى، ومعدلات إتمامهم البرنامج بنجاح، وتحليل؛ للتعرف على فئات الطلبية الذين قيد يواجهون صعوبات وتقديم المساعدة لهم.

٤-٦-١١- أن يتم توفير مرافق مناسبة للدراسية الفردية بشكل يسمح بالخصوصية مع توفير معامل أو مراكز للحواسيب وغيرها من التجهيزات اللازمة.

٤-٦-١٢- أن يتوافر لدى هيئة التدريس الإلمام الكافي بالأنواع المختلفة للخدمات المساندة المتوافرة للطلبة في المؤسسة التعليمية، وأن يقوموا بإحالة الطلبية إلى مصادر الدعم المناسبة عند الحاجة إليها.

٤-٦-١٣- أن تُقوَّم كفاية الترتيبات اللازمة لتقديم المساعدة للطلاب تقويمياً دورياً مين خلال عمليات تشمل التغذية الراجعة من الطلبة، دون الاقتصار عليها.

٤-٧- جودة التدريس:

يجب أن يكون التدريس على درجة عالية من الجودة، مع استخدام استراتيجيات مناسبة للفئات المختلفة من المخرجات التعليمية.

<u>ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:</u>

٤-٧-١- أن تُقدم برامج فاعلة للتهيئة والتدريب لأعضاء هيئة التدريس الجدد، ومن يعملون بدوام جزئي، أو لفترة قصيرة في المؤسسة. (ولكي تكون فاعلة يجب أن تضمن هذه البرامج حصول أعضاء هيئة التدريس، على الأقل، على تصور عام لمخرجات التعلم المطلوبة ولاستراتيجيات التعليم والتقويم المُخطط لها ولتأثير مقرراتهم في البرنامج عامة)

٤-٧-٢- أن تتناسب استراتيجيات التدريس مع الأنواع المختلفة من مخرجات التعلم التي تستهدف البرامج تطويرها.

٤-٧-٣- أن يتم الالتزام من قِبل هيئة التدريس باستراتيجيات التدريس والتقويم الواردة في توصيفات المقررات والبرامج، مع وجود المرونة الكافية لتحقيق احتياجات المجموعات المختلفة من الطلبة.

٤-٧-٤- أن يتم إعلام الطلبة إعلاما مقدماً كاملا ، بمتطلبات المقررات من خلال توصيفات المقررات التي تتضمن المعارف والمهارات المستهدفة بالتطوير، والمتطلبات التي ينبغي أداؤها، وعمليات تقويم الطلبة.

٤-٧-٥- أن يتوافق تدريس المقررات مع المفردات المعطاة للطلبة، ومع توصيفات المقررات.

٤-٧-٦- أن تكون الكتب المقررة والمراجع حديثةً، وتتضمن آخر التطورات في مجال الدراسة.

٤-٧-٧- أن تتوافر الكتب المقررة وغيرها من المتطلبات الأخرى بكميات كافية قبل بدء الدراسة.

٤-٧-٨- أن يتم توضيح متطلبات حضور الطلبة في المقررات، ويلزمون بالحضور، كما تتم مراقبة مدى التزامهم بذلك.

٤-٧-٩- أن تُستخدم نظم فعالة لتقويم المقررات والتدريس، ومن ذلك استطلاعات آراء الطلبة، دون الاقتصار عليها وحدها.

٤-٧-١٠- أن يتم، بانتظام تقويم فاعلية استراتيجيات التعليم المختلفة المستخدمة التي خطط لها من قبل في تحقيق مخرجات التعلم المختلفة، وأن يتم إجراء التعديلات المناسبة عليها في ضوء ما يتوافر من الأدلة والبراهين حول فاعلية تلك الاستراتيجيات.

٤-٧-١١- أن يتم تزويد القائمين على إدارة كل برنامج (رئيس القسم، أو غيره من المسؤولين) بتقارير عن تدريس كل مقرر من مقررات البرنامج، على أن تشتمل هذه التقارير على تفاصيل حول محتويات المقرر التي خُطط لها ولم يتم تدريسها، وعلى أية صعوبات وُجدتْ عند استخدام استراتيجيات التدريس التي خُطط لها.

٤-٧-١٢- أن يتم إجراء التعديلات المناسبة على خطط تدريس المقررات، إذا لزم الأمر، بناء على ما تظهره تقارير المقررات.

٤-٨- دعم التحسين في جودة التدريس.

يجب على المؤسسة تطبيق استراتيجيات مناسبة؛ لدعم التحسين المستمر في جودة التدريس

<u>ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:</u>

٤-٨-١-أن يتوافر في المؤسسية برامج تدريبية في مهارات التدريس لجميع أعضاء هيئة التدريس، سواءً أكانوا من الجدد أم من المستمرين من سنوات سابقة، ويشمل ذلك الذين يكلفون نصاباً تدريسياً بدوام جزئي.

٤-٨-٢- أن تتضمن البرامج التدريبية في مجال التعليم الاستخدام الفعَّال للتقنية الجديدة والمتطورة.

٤-٨-٣- أن تتوافر فرص كافية للتنمية المهنية والأكاديمية الإضافية لعضو هيئة التدريس، مع تقديم مساعدات خاصة لأي من أولئك الذين يواجهون صعوبات.

٤-٨-٤- أن تتم مراقبة مدى مشاركة عضو هيئة التدريس في أنشيطة التطوير المهني لتحسين جودة أدائهم التدريسي.

٤-٨-٥- أن يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير الاستراتيجيات المناسبة لتحسين أدائهم التدريسي، وعلى الاحتفاظ بملفات توثيقية تحتوي على الأدلة والبراهين الخاصة بعمليات التقويم وباستراتيجيات التحسين التي يقومون بها.

٤-٨-٦- أن يتم الاعتراف والتقدير الرسمي للأداء المتميز في التدريس، مع تشجيع الإبداع والابتكار.

٤-٨-٧- أن تشمل استراتيجيات تحسين جودة التعليم تحسي ن جودة المواد التعليمية المساعدة واستراتيجيات التعليم التي تتضمنها.

٤-٩- مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم:

يجب أن يكون لدى هيئة التدريس المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمهامهم التدريسية.

ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:

٤-٩-١- أن يتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس المؤهلات والخبرات المناسبة للمقررات التي يدرسونها. (تتطلب برامج المرحلة الجامعية والماجستير -عادة- أن تكون المؤهلات الأكاديمية في التخصص للقائمين بالتدريس أعلى بمستوى واحد -على الأقل- من المستوى الذي يد رسون فيه).

٤-٩-٢- في حال الاستعانة بهيئة تدريس بدوام جزئي ينبغي أن تتكون هيئة التدريس من نسبة متوازنة من الذين يعملون بنظام الدوام الكامل وأولئك الذين يعملون بنظام الدوام الجزئي. (قاعدة عامة: ينبغي ألاّ تقل نسبة هيئة التدريس من الذين يعملون بنظام الدوام الكامل عن٧٥ %)

٤-٩-٣- أن يشارك جميع أفراد هيئة التدريس باستمرار في أنشطة أكاديمية تضمن درايتهم بأحدث التطورات في حقول تخصصاتهم وقدرتهم على تمكين الطلبة من استيعابها خلال تعلمهم.

٤-٩-٤- أن يشارك أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل ويدرسون مقررات في الدراسات العليا في الأنشطة العلمية والبحثية في مجالات تخصصاتهم التي يدرسونها.

٤-٩-٥- أن يضم فريق التدريس في البرامج المهنية بع ض المهنيين المتخصصين من ذوي الخبرة والمهارة العالية في هذه المجالات.

٤-١٠- أنشطة الخبرة الميدانية:

يجب - في البرامج التي تشمل أنشطة للخبرة الميدانية- أن يتم التخطيط لهذه الأنشطة وتطبيقها بوصفها من المكونات المكملة للبرنامج، وأن تحدد لها مخرجات تعلم، وأن يُعدَّ المشرفون على التدريب ضمن فرق التدريس، ويتم تنفيذ التقويم المناسب والاستراتيجيات المناسبة لتحسين الخبرة الميدانية. (تتضمن الخبرة الميدانية كل الأنشطة المبنية على العمل، مثل: مدة الامتياز، والتدريب التعاوني، والتطبيقات العملية، والتدريب في أماكن العمل الطبية، أو غيرها من الأنشطة في أي عمل أو ممارسة طبية تحت إشراف موظفين يعملون في تلك الأعمال أو المواقع المهنية).

ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:

٤-١٠-١- أن يتم تحديد مخرجات التعلم المستهدفة من الخبرة الميدانية بشيكل دقيق، وذلك في البرامج التي تشمل خبيرات ميدانية، كما يتم اتخاذ الخطوات الفعَّالية لضمان فهم الطلبة والمشرفين على تدريبهم في الميدان لمخرجات التعلم والاستراتيجيات المتبعة لتطوير ذلك التعلم.

٤-١٠-٢- أن يتم إطلاع المشرفين الميدانيين في المواقع اطلاعا دقيقاً، علي طبيعية المهام الموكلة إليهم، وعلى علاقة أنشطة الخبرة الميدانية بالبرنامج عامة.

٤-١٠-٣- أن يقوم أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة بزيارات ميدانية لأماكن التدريب للقيام بالمقابلات والاستشارات مع الطلبة ومع المشرفين الميدانين وذلك لمرات عديدة بما يكفي لتوفير الإشراف والدعم. (وعادة لا تقل عين ميرتين خلال نشاط الخبيرة الميدانية).

٤-١٠-٤- أن تتم تهيئة الطلبة تهيئة كاملة للمشاركة في أنشطة الخبرة الميدانية من خلال اللقاءات التعريفية والمواد التوضيحية.

٤-١٠-٥- أن يكلف الطلبة بإعداد تقارير عن خبراتهم الميدانية بحيث تتناسب مع طبيعية الأنشطة ونواتج التعلم المتوقعة.

٤-١٠-٦- أن يُرتب عقد لقاءات أو محاضرات للمتابعة، يتمكن الطلبة فيها من إبداء آرائهم حول خبراتهم الميدانية واستخلاص النتائج العامية منها، وربطها بالدراسات التيُ أخذت سابقاً، وتطبيق تلك الخبرات على المواقف التي يمكن مواجهتها مستقبلاً عند التحاقهم بالوظائف بعد تخرجهم.

٤-١٠-٧- أن يتم اختيار أماكن الخبرة الميدانية التي لديها القدرة على تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة ويتم تقويم فاعليتها في تطوير ذلك التعلم.

٤-١٠-٨- أن يتم تحديد محكات تقويم أداء الطلبة وتفسيرها بشكل دقيق، وتوضع إجراءات محددة للتوفيق بين الآراء المختلفة، وذلك في الحالات التي يشترك فيها مشرفو التدريب في الميدان مع هيئة التدريس بالمؤسسة في تقويمات الطلبة.

٤-١٠-٩- أن تتاح الفرصة لتقويم أنشطة الخبرة الميدانية بواسطة الطلبة أنفسهم، وبواسطة مشرفي التدريب في الميدان، وأعضاء هيئة التدريس من المؤسسة، وتتم الاستفادة من نتائج تلك التقويمات عند التخطيط لاحقاً.

٤-١٠-١٠- أن يشمل الإعداد لأنشطة الخبرة الميدانية تقويماً دقيقاً للمخاطر التي قد يتعرض لها أي طرف من الأطراف المشتركة، وأن يتم وضع خطط لتمكين المعنيين من التعرف على تلك المخاطر وأساليب تقليص احتمالات وقوعها وطرق التعامل معها عند وقوعها.

٤-١١- ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى

في الحالات التي تقوم فيها المؤسسة المحلية بطرح برامج تعليمية من خلال ترتيبات للشراكة (أو التوأمة) مع مؤسسة أخرى يجب أن تكون هذه الترتيبات محددة بوضوح، ومرخصة وفق قوانين المملكة العربية السعودية ، وقابلية للتنفيذ وفق القوانين المحلية، ويجب أن تلبي كافية متطلبات طرح البرامج العلمية في المملكة.

ويجب ألا تُستخدم البرامج أو المقررات التعليمية التي تقدمها المؤسسات التعليمية العالمية، ويشمل ذلك التعلم الإلكتروني أو غيره من برامج أو مقررات التعليم عن بعد إلا إذا كانت معتمدة أو مضمونة الجودة وتمت الموافقة عليها من قِبل وكالة لضمان الجودة التعليمية ذات صلة بالتخصيص ومصرح لها من الحكومة في بلد المنشأ. وبعد أن يتم تكييف هذه البرامج حسب الحاجة لتناسب احتياجات الطلبة في المملكة و لتفي بالمتطلبات المعمول بها في المملكة بغيض النظر عن المكان الذي صُممت فيه والجهة التي صممتها.

وفي الحالات التي تُقدم فيها المؤسسة برنامجاً تستخدم فيه مواد تعليمية وضعتها مؤسسية أخرى يجب أن تتحمل المؤسسةُ التي تمنح الشهادة الأكاديمية المسؤولية الكاملة عن جودة جميع جوانب البرنامج ويشمل في ذلك المواد المستخدمة، والتعليم، وغير ذلك من الخدمات المقدمة.

<u>ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق المؤسسة للممارسات التالية:</u>

٤-١١-١-أن تحصل المؤسسة الوطنية على التراخيص اللازمة ويتم تحديد مسؤوليات كل من المؤسسة المحلية والمؤسسة المُشارِكة - بوضوح- من خلال اتفاقيات رسمية لا تتعارض مع أنظمة المملكة العربية السعودية.

٤-١١-٢- أن تتم مراجعة فعالية ترتيبات الشراكة (التوأمة) دورياً.

٤-١١-٣- أن تتم عمليات النقاش والتشاور حول متطلبات المقررات والبرامج بشكل كافٍ ومناسب، وأن توجد آليات فعَّالة للتشاور المستمر حول القضايا المستجدة.

٤-١١-٤- أن يقوم بعض أعضاء هيئة التدريس من المؤسسة المشاركة ممن هم على دراية بمحتوى المقررات التي يتم تقديمها من خلال ترتيبات الشراكة بزيارة المؤسسة المحلية بانتظام للتشاور حول تفاصيل المقررات ومعايير تقويم الطلبة.

٤-١١-٥- أن تستخدم المؤسسة المحلية إجراءات للتأكد من أن عمليات التقويم النهائية تكتمل عاجلا ، وأن النتائج تتاح للطلبة خلال الوقت المحدد وفقاً للوائح في المملكة العربية السعودية، وذلك في حال الترتيبات التي تتطلب تقويم أعمال الطلبة بالمشاركة بين المؤسستين الوطنية والعالمية.

٤-١١-٦- أن تتوافق المقررات والواجبات والاختبارات مع البيئة المحلية، ويتم تجنيب استخدام التعبيرات غير المألوفة، وتستخدم الأمثلة والتوضيحات ذات العلاقة بالبيئة المحلية التي تقدم فيها البرامج، وذلك في

حيال كون البرامج مبنية على برامج أعدتها مؤسسة تعليمية مشاركة. وقد يتطلب ذلك مواد تعليمية معدلة أو تكميلية أوكليهما، إضافة إلى دروس إضافية (خاصة)؛ للمساعدة في تطبيق التعلم على البيئية المحلية.

٤-١١-٧-أن تتفق البرامج والمقررات مع متطلبات المؤهلات الوطنية في المملكة العربية السعودية، وأن تتضمن البرامجُ الفنية أو المهنية اللوائح والنظم التي تتفق مع بيئية المملكة العربية السعودية.

٤-١١-٨- أن تقوم المؤسسة المحلية - في حالة تقديم المقررات التي تنفذ عن طريق المؤسسة المشاركة- باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن أن مستويات تحصيل الطلبة تساوي على الأقل تلك المستويات المتحققة في أماكن أخرى، سواء أكانت من قبل المؤسسة المشاركة أم من قبل مؤسسات تعليمية مناسبة تيم اختيارها للمقارنة المرجعية.

٤-١١-٩- أن يتم توفير معلومات كاملة مسبقاً عن أنظمة ولوائح الوزارة ذات الصلة، ومتطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمتطلبات المؤهلات الوطنية، ومتطلبات توصيف البرامج والمقررات وتقاريرها، في حيال دعوة مؤسسة تعليمية عالمية لتقديم مقررات أو للمساعدة في تطوير البرامج لاستخدامها في المملكة العربية السعودية.

الأدلة ومؤشرات الأداء:

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين على جودة التعلم والتعليم من التقديرات التي يقدمها الطلبة، والخريجون، وأرباب العمل عن جودة البرامج، ومن إحصاءات إتمام المقررات والبرامج، ونتائج توظيف الخريجين، ونسب الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، وإحصاءات مؤهلات أعضاء هيئة التدريس. ويمكن أن تشتمل المصادر المهمة للأدلة على نصائح الخبراء المستقلين حول ملاءمة استراتيجيات التدريس وأساليب التقويم المستخدمة لمجالات التعلم المختلفة الواردة في متطلبات المؤهلات الوطنية. وينبغي أن تتوافر أدلة حول نتائج المقارنة المرجعية لمعايير مخرجات التعلم مع المعايير المرجعية الخارجية المناسبة. ويمكن أن يتم ذلك بعدة طرق مختلفة، من بينها مراجعة التصحيح لعينات من أعمال الطلبة، والتقييمات المستقلة لمستوى أسئلة الاختبارات وإجابات الطلبة عنها.

ويتطلب اختيار مؤشرات الأداء لجودة التعلم والتعليم استخدام البيانات في شكل يمكن حسابه كميا واستخدامه في إجراء المقارنات بين جميع برامج المؤسسة التعليمية، والمقارنات مع مؤسسات أخرى، ومع الأداء السابق.